

دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية

د.سامح محمد رضا رياض*

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في جمهورية مصر العربية، ولتحقيق هذا الهدف تم استقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من الحوكمة وإدارة الأرباح، وتحليل العلاقة بين خصائص الحوكمة في شركات الأدوية المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية وإمكانية الحد من إدارة الأرباح بها.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية، فكلما زاد مستوى الحوكمة التي تتمتع بها الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح بها، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات لما لها من فوائد عديدة، مع ضرورة تطوير الدليل الخاص بحوكمة الشركات في مصر بما يتفق وظروف البيئة الاقتصادية المصرية ويحقق الاستفادة القصوى من تطبيق حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات، إدارة الأرباح.

* أستاذ مساعد - الجامعة الأهلية، البحرين

The Role of Corporate Governance in Mitigating Earnings Management

An Applied Study on Egyptian Pharmaceutical Corporations

* Dr. Sameh M. Reda Reyad

Abstract

This study aims at exploring the role of corporate governance in mitigating earnings management in Egypt. This was accomplished through reviewing the literature and previous studies related to corporate governance and earnings management, then analyzing the relationship between the characteristics of the corporate governance and the possibility of mitigating earnings management at the pharmaceutical corporations listed at Egyptian Exchange.

The study concluded that there is an adverse relationship between corporate governance and earnings management at Egyptian pharmaceutical corporations; thus, if the level of the corporate governance increases, it will mitigate earnings management at the corporation. Finally, the study concluded the importance of the corporate governance and the necessity of improving the regulations guide and standards of corporate governance in Egypt in line with the Egyptian economic environment and maximizing the benefit of applying corporate governance.

Keywords: *Corporate Governance, Earnings Management.*

* Assistant Professor - Ahlia University, Bahrain

المقدمة :

هناك العديد من القرارات التي تتخذها الإدارة والتي قد تؤثر على المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها الأطراف المعنية بالشركة، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير على صافى الدخل، وبالرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في إطار من المعايير المهنية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل من قبل المديرين بالشركة لتحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية مثل العمل على تحقيق مستويات أرباح مستهدفة من أجل زيادة مكافأتهم أو الحفاظ على وظائفهم، والذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، الأمر الذي أدى بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح.

هذا، وقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من الفضائح المالية المتكررة والتي أدت إلى افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة.

ولقد أدى انهيار الكثير من الشركات إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها، وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين وفقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وتقارير المراجعة الخارجية لهذه الشركات.

وقد أحدثت الحوكمة تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال بشكل عام، وبيئة مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص، والتي تهدف إلى زيادة مساءلة مجلس الإدارة وزيادة فاعلية وظيفية المراجعة واستقلاليتها وخاصة بعد حالات التعثر والانهيار المالي لكثير من الشركات الأجنبية والمحلية، مثل شركة أنرون Enron في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة بارمالات Parmalat في إيطاليا.

ولقد تم إجراء العديد من الدراسات المتعلقة بحوكمة الشركات في مصر إلى أن صدر دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية في أكتوبر 2005م، والذي يؤكد على ضرورة التزام الشركات المساهمة المصرية بهذه القواعد لما تحققه من منافع لهذه الشركات وللمناخ الاستثماري بشكل عام.

وتساهم هذه الدراسة في تحديد مدى فعالية الحوكمة في الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

مشكلة الدراسة :

تعتبر إدارة الأرباح من الاستراتيجيات المحاسبية التي يتسم بها السلوك الإداري عند التقرير عن نتائج أعمال الشركات والتي عن طريقها تتمكن الإدارة من إظهار أرقام محاسبية مستهدفة مقدماً ضمن المعلومات المنشورة عن أداء تلك الشركات لغرض تحقيق أهداف محددة، وتعتقد الإدارة عند استخدامها لاستراتيجية إدارة الأرباح لغرض تحقيق أهدافها المعلنة أو غير المعلنة بعدم قدرة القارئ للقوائم المالية المعبرة عن أداء تلك المنشآت على كشف مدلول الأرقام المتضمنة في تلك القوائم (Cheng & Terry, 2005).

كما اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى تأسيس العلاقة بين الحوكمة والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ القرارات المختلفة من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة، مما يتطلب أن تحتوى تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002م قانون Sarbanes - Oxley Act والذي تناول ضرورة التوسع في الإفصاح، وضرورة تقديم التقارير المالية من جانب الشركات المساهمة، والحوكمة، والإشراف على مراجعي الحسابات.

ولقد قامت دول عديدة بتبني وتفعيل دور حوكمة الشركات للحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات، وإصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بمتطلبات الحوكمة، والتي تتمثل في وجود مجلس إدارة مستقل، وبحجم مناسب، يشرف ويراقب أعمال الإدارة التنفيذية، ويراجع تطبيق الخطط الاستراتيجية للشركة، ويتدخل بفاعلية عند الضرورة، ويعي تماماً الخطط التشغيلية السنوية للشركة ويراقبها، ويشكل لجان مراجعة تتمتع بالاستقلالية والخبرة المالية الكافية، الأمر الذي يمكن أن يعمل على الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح والتحكم بها.

مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

هل تلتزم شركات الأدوية المساهمة المصرية بشروط ومتطلبات حوكمة الشركات؟

وهل تمارس شركات الأدوية المساهمة المصرية إدارة الأرباح؟

وهل تساهم حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح؟

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد مدى فعالية حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المساهمة المصرية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- 1 - توضيح مفهوم وأهداف إدارة الأرباح.
- 2 - توضيح مفهوم ودوافع ودعائم حوكمة الشركات.
- 3 - توضيح العلاقة بين مستوى الحوكمة التي تتمتع بها الشركة ومدى ممارستها لإدارة الأرباح.

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة لعدة أسباب من أهمها:

- 1 - أن الدراسة تمثل امتداداً للدراسات المحاسبية في مجال الحوكمة وإدارة الأرباح، من خلال توضيح مفهوم وخصائص كل من حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.
- 2 - أن الدراسة تتعرض لموضوع مهم وحديث في مجال المحاسبة وهو دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح مع تطبيق هذه الدراسة على شركات المساهمة الصناعية المصرية، وذلك من خلال التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية المصرية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية والحد من التلاعب وإدارة الأرباح، وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية المصرية والتي ستعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية المصري.
- 3 - أن الدراسة تحاول تحديد مدى فعالية حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في شركات المساهمة المصرية من خلال التحقق من العلاقة بين مستوى الحوكمة التي تتمتع بها الشركة ومدى ممارستها لإدارة الأرباح في شركات المساهمة الصناعية المصرية.

فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على فرض رئيسي هو أن حوكمة الشركات تساهم في الحد من إدارة الأرباح في شركات المساهمة الصناعية المصرية، أي أنه يوجد ارتباط معنوي بين مستوى الحوكمة في الشركات المساهمة الصناعية المصرية ومدى ممارستها لإدارة الأرباح.

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة التطبيقية على شركات المساهمة الصناعية المصرية العاملة في قطاع الرعاية الصحية والأدوية بوصفه قطاعاً استراتيجياً، حيث يعمل به نسبة كبيرة من العاملين كما يقدم للبلاد حصيلة كبيرة من العملات الأجنبية نتيجة صادراتها إلى مختلف دول العالم.

منهج وأسلوب الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم الاعتماد على كل من:

1 - المنهج الاستقرائي: والذي تم على أساسه تحليل واستقراء أهم الدراسات والبحوث المتعلقة بمفهوم وأهداف وأساليب ونماذج إدارة الأرباح، ومفهوم وأهمية ومبادئ ودعائم حوكمة الشركات، وأثر الحوكمة على الحد من التلاعب في المعلومات المحاسبية.

2 - المنهج الاستنباطي: والذي تم على أساسه وضع تصور مقترح لكيفية الربط بطريقة منطقية بين تطبيق حوكمة الشركات والحد من إدارة الأرباح في شركات المساهمة الصناعية المصرية العاملة في قطاع الرعاية الصحية والأدوية.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة الصناعية العاملة في قطاع الرعاية الصحية والأدوية والمدرجة في البورصة المصرية والتي نشرت تقاريرها المالية من عام 2006م حتى عام 2008م وتبلغ 15 شركة صناعية من مجموع 22 شركة تعمل في هذا القطاع، أما عينة الدراسة فتشتمل على عشر شركات والتي تتوافر لها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة :

برغم تعدد الدراسات التي تناولت حوكمة الشركات وإدارة الأرباح، إلا أنه لا يوجد الكثير من الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما، وفيما يلي عرض مختصر لأهم هذه الدراسات:

- دراسة (Shah. et. al.,2009):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في شركات المساهمة في باكستان، وتوصلت الدراسة إلى ممارسة شركات المساهمة الباكستانية إدارة الأرباح خلال عام 2006م، ووجود علاقة ايجابية بين جودة تطبيق الحوكمة وإدارة الأرباح في الشركات الباكستانية.

- دراسة (Luohe. et. al.,2008):

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور المهم لأدوات الحوكمة في تحسين السمات المختلفة لجودة التقارير المالية، وقد عمدت هذه الدراسة إلى قياس الحوكمة من خلال فحص مكونات بعض خصائص مجلس الإدارة مثل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وفحص مكونات خصائص لجنة المراجعة مثل استقلالية أعضاء اللجنة وخبرتهم المالية، مع ربط هذه المكونات المختلفة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة بجودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة هي الرادع الأكثر فاعلية لتخفيض التقارير المالية المضللة، ولكي تكون لجنة المراجعة فعالة يجب أن تتصف بالنشاط والخبرة والاستقلالية الكاملة.

- دراسة (Jean. et. al. 2004):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح من قبل المديرين، وذلك بسبب علاقتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية، والتي تتيح لهم الفرصة للتأثير على أرقام الأرباح المفصح عنها في تلك التقارير بما يحقق أهدافهم الشخصية، وتوصلت الدراسة إلى الكشف عن بعض العوامل المؤثرة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، بحيث يمكننا تقسيمها إلى عوامل داخلية مثل وجود حوكمة فعالة، وعوامل خارجية مثل جودة المراجعة الخارجية، ووجود قوانين حماية المستثمرين.

- دراسة (درويش، 2003):

تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحكومة مع عرض تجارب بعض الدول، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة في مصر وأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي على البورصة وتحسين أداء الشركات.

- دراسة (Good & Seow، 2002):

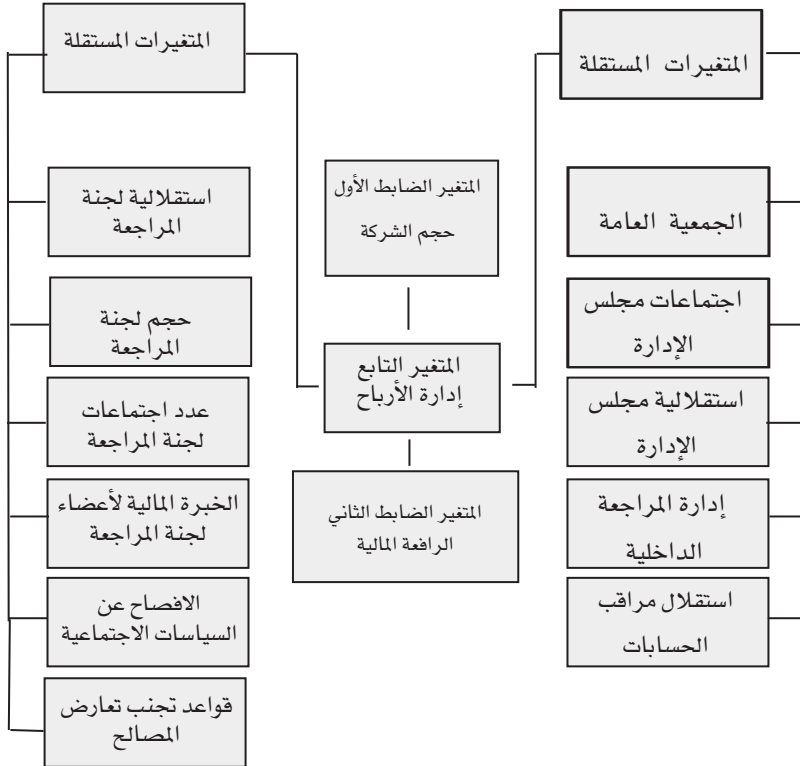
تناولت هذه الدراسة تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في عملية الحوكمة بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، وتوصلت هذه الدراسة إلى تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى أهمية القواعد الأخلاقية في تطبيق الحوكمة.

هذا، وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من حيث أنها تطبق على الشركات المساهمة الصناعية العاملة في قطاع الرعاية الصحية والأدوية والمدرجة في البورصة المصرية إذ توجد فروق في البيئة القانونية والثقافية والاقتصادية التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة بالبيئة المصرية، كما أن هذه الدراسة تبحث في تحديد تأثير حوكمة الشركات على الحد من إدارة الأرباح في مصر، وقد تناولت هذه الدراسة مفهوم وأهداف ونماذج إدارة الأرباح، ومفهوم وأهمية ومبادئ ودعائم حوكمة الشركات، وأثر الحوكمة على الحد من التلاعب في المعلومات المحاسبية، كما تناولت الدراسة خصائص حوكمة الشركات وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر ومدى تأثيرها على الحد من إدارة الأرباح والتي لم يتم تناولها مجتمعة في أي من الدراسات السابقة.

نموذج الدراسة :

بناء على ما عرض من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، يمكن عرض نموذج الدراسة وفقاً للشكل رقم (1)، والذي يوضح المتغيرات المستقلة والمتمثلة في خصائص حوكمة الشركات المتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع الرئيسي المتمثل في إدارة الأرباح.

شكل رقم (1) نموذج الدراسة



وفيما يلي عرض لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1 - **الجمعية العامة:** تتكون الجمعية العامة وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر من جميع مساهمي الشركة كل بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهمها، ويجب السماح لهم بالتعبير عن آرائهم والتصويت على قرارات الجمعية العامة للشركة بدقة متناهية، ولأغراض التحليل الاحصائي سيتم قياس هذا المتغير بنسبة حضور المساهمين لاجتماع الجمعية العامة للشركة.

2 - **مجلس الإدارة:** يتكون مجلس الإدارة وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر من

أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين في الشركة لديهم خبرات ومهارات فنية، ويتم انتخابهم عن طريق تصويت المساهمين، ويعتبر أعضاء مجلس الإدارة ممثلين للمساهمين، ولا يجب أن تتجاوز مدة التعاقد الواحدة لعضو مجلس الإدارة التنفيذي أكثر من ثلاث سنوات إلا لأسباب واضحة يتم الإفصاح عنها، كما يقوم المجلس بتعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويجب أن يكون نائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة دورياً بما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، وسيتم قياس هذا المتغير من خلال:

أ- عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً.

ب- نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة.

3 - إدارة المراجعة الداخلية : يجب أن يكون لدى الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر وإلا وجب بيان أسباب عدم وجود مثل هذا النظام في الجمعية العامة السنوية، وأن يتولى تنفيذ هذا النظام إدارة متخصصة للمراجعة الداخلية ويتبع مديرها العضو المنتدب، ويجب أن توافق لجنة المراجعة على تعيين وتجديد وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية، ويجب أن تقدم الإدارة تقريراً ربع سنوي إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، ولأغراض التحليل الإحصائي سيتم التعبير عن وجود نظام للرقابة الداخلية لدى الشركة بالقيمة (1)، والتعبير عن عدم وجود نظام للرقابة الداخلية لدى الشركة بالقيمة (صفر).

4 - مراقب الحسابات: يجب أن يكون لدى الشركة مراقب للحسابات مستقل عن إدارة المراجعة الداخلية وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر، ويجب ألا يكون مساهم أو عضو في مجلس إدارة الشركة، وأن يتم تعيينه عن طريق الجمعية العامة بعد توصية من لجنة المراجعة، وألا يتحكم مجلس الإدارة في تقرير استمرار مراقب الحسابات في عمله وتقدير أتعابه، كما يجب أن يحضر الجمعية العامة السنوية للشركة، ولأغراض التحليل الإحصائي سيتم التعبير عن استقلال مراقب الحسابات عند تعيينه عن طريق الجمعية العامة بعد توصية من لجنة المراجعة بالقيمة (1)، والتعبير عن عدم الالتزام بذلك بالقيمة (صفر).

5 - لجنة المراجعة : تشكل لجنة المراجعة وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر من ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب أن تجتمع لجنة المراجعة دورياً بما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، يجب أن يكون ضمن أعضاء لجنة المراجعة أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية، وسيتم قياس هذا المتغير من خلال:

أ-استقلالية أعضاء لجنة المراجعة: لأغراض التحليل الاحصائي ستأخذ لجنة المراجعة المكونة من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل القيمة (1)، أما إذا لم يكن جميع الأعضاء غير تنفيذيين فستأخذ القيمة (صفر).

ب-حجم لجنة المراجعة: سيتم قياس حجم لجنة المراجعة من خلال عدد أعضاء لجنة المراجعة المنتخبين من قبل مجلس الإدارة في الشركات المساهمة الصناعية المصرية.

ج-عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة: سيتم قياس هذا المتغير من خلال عدد اجتماعات لجنة المراجعة سنوياً.

د-الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة: ستقاس الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة من خلال قسمة عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلاً علمياً في مجال المحاسبة أو الإدارة المالية أو العلوم المالية والمصرفية إلى إجمالي عدد الأعضاء.

6 - الإفصاح عن السياسات الاجتماعية: يجب على إدارة الشركة أن تفصح للمساهمين ولجمهور المتعاملين معها والعاملين لديها مرة على الأقل سنوياً عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية والسلامة والصحة المهنية وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر، ولأغراض التحليل الاحصائي سيتم التعبير عن إفصاح إدارة الشركة عن سياساتها الاجتماعية والبيئية والسلامة والصحة المهنية بالقيمة (1)، والتعبير عن عدم الإفصاح عنها بالقيمة (صفر).

7 - قواعد تجنب تعارض المصالح: يجب أن يكون لكل شركة نظام مكتوب ومعروف من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين بشأن تجنب تعارض المصالح وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر، ولأغراض التحليل الاحصائي سيتم التعبير عن وجود نظام مكتوب في الشركة بشأن تجنب تعارض المصالح بالقيمة (1)، والتعبير عن عدم وجود نظام مكتوب بها بالقيمة (صفر).

ثانياً: المتغير التابع:

إدارة الأرباح: سوف يتم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية (غير العادية) وذلك للكشف عن إدارة الأرباح في عينة من الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في البورصة المصرية

خلال الفترة الممتدة من عام 2006م وحتى عام 2008م ، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن نموذج جونز المعدل من أقوى النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح حيث تعتبر المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي هي مقياس صالح لإدارة الأرباح، ولقياس المستحقات الاختيارية باستخدام هذا النموذج يجب القيام بالخطوات التالية:

1 - قياس المستحقات الكلية: يمكن قياس المستحقات الكلية عن طريق الفرق بين صافي الدخل التشغيلي وصافي التدفق النقدي الناتج من العمليات التشغيلية، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث أن:

Total Accruals : $TACC_{it}$ المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .

Operating Net Income : ONI_{it} صافي الدخل التشغيلي للشركة i خلال الفترة t .

Operating Cash Flow : OCF_{it} صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركة i خلال الفترة t .

2 - تقدير نموذج الانحدار: يمكن قياس β بيتا (الميل) عن طريق النموذج التالي:

$$\frac{TACC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha + \beta_1 \left[\frac{1}{A_{i,t-1}} \right] + \beta_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right] + \beta_3 \left[\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right] + \ell_{i,t}$$

حيث أن:

Total Accruals: $TACC_{it}$ المستحقات الكلية للشركة i في الفترة t .

Change in Revenue: ΔREV_{it} التغير في إيرادات الشركة i في الفترة t .

Change in Receivable: ΔREC_{it} التغير في حسابات المدينون للشركة i في الفترة t .

Fixed Assets: PPE_{it} الأصول الثابتة للشركة i في الفترة t .

Total Assets: $A_{i,t-1}$ إجمالي أصول الشركة i عند نهاية الفترة $t-1$.

Random Error: $\ell_{i,t}$ الخطأ العشوائي.

Slope بيتا (الميل): β

Constant: α قيمة الثابت.

3 - تحديد المستحقات غير الاختيارية (Non Discretionary Accruals) $NDACC_{i,t}$ يمكن قياس المستحقات غير الاختيارية وذلك لكل شركة من شركات العينة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معلمات نموذج الانحدار $(\beta_1, \beta_2, \beta_3)$ ، من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \alpha + \beta_1 \left[\frac{1}{A_{i,t-1}} \right] + \beta_2 [\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}] + \beta_3 [PPE_{i,t}]$$

4 - تحديد المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) $DACC_{i,t}$ يمكن قياس المستحقات الاختيارية لكل شركة من شركات العينة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية عن طريق المعادلة التالية:

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

5 - ولأغراض التحليل الاحصائي سيتم التعبير عن ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بالقيمة (1) وذلك إذا زادت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية السنوية عن متوسطها، والتعبير عن عدم ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بالقيمة (صفر).

ثالثاً: المتغيرات الضابطة:

إن المتغيرات الضابطة هي بعض العوامل التي تؤثر على المتغير التابع ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، ويتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وبيانها بصورتها الأقرب للواقع دون أي تأثير من عوامل أخرى قد تؤثر على الدراسة محل البحث. فالغرض الأساسي للمتغيرات الضابطة يتمثل في تحييد أثر هذه المتغيرات على العلاقة بين مستوى الحوكمة وإدارة الأرباح، وفيما يلي المتغيرات الضابطة المتعلقة بالدراسة:

1 - حجم الشركة: أظهرت العديد من الدراسات أن حجم الشركة يعتبر من ضمن العوامل التي تؤثر على إدارة الأرباح، حيث قد تقوم الشركات كبيرة الحجم بإدارة أرباحها لتجنب التكاليف السياسية والأعباء الضريبية، كما قد تقوم الشركات صغيرة الحجم بإدارة أرباحها لإظهار أرباح غير حقيقية مبالغ فيها لجذب مستثمرين جدد، لذلك تم استخدام هذا المتغير كمتغير ضابط، ولأغراض الدراسة تم قياس حجم الشركة من خلال إجمالي الأصول لكل شركة في نهاية كل سنة مالية (Reynolds and Francis.2001).

2 - الرافعة المالية: تستخدم هذه النسبة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة الشركات حيث تمثل مقياس لعملية تمويل أصول الشركة من خلال الاقتراض والدائنين، بالإضافة إلى اعتبارها من المؤشرات المهمة التي توضح الملاءة المالية في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وديونها طويلة الأجل، ولأغراض الدراسة تم استخدام نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول لتكون مؤشراً للدلالة على درجة الرفع المالي في شركات عينة الدراسة، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة على سداد الديون، وكلما زادت النسبة كلما قلت قدرة الشركة على سداد ديونها وزادت الرافعة المالية للشركة (مطر، 2003).

أساليب التحليل الإحصائي:

قامت الدراسة باستخدام برنامج E-Views للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى إثبات أو نفي فروض الدراسة عند درجة ثقة 95% من خلال تنفيذ الاختبارات الإحصائية التالية (Sekaran, 2006):

1 - لاختبار مدى اقتراب البيانات المتصلة من التوزيع الطبيعي Normal Distribution تم استخدام اختبار Jarque-Bera، وتكون قاعدة القرار وفقاً للاختبار المذكور قبول الفرض بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كان احتمال اختبار Jarque-Bera أكبر من 5%.

2 - لاختبار الارتباط الخطي Multicollinearity في نموذج الدراسة سيتم استخدام مقياس وصف التداخل الخطي Collinearity Diagnostics وذلك باحتساب معامل الحد المسموح به Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم يتم إيجاد معامل انحراف التضخم Variance Inflation Factor (VIF).

3 - لاختبار التأكد من خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation فقد تم استخدام اختبار دربان واطسون Durbin Watson Test.

4 - لاختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity لنموذج الدراسة تم استخدام اختبار White للكشف عن هذه المشكلة ومعالجتها.

5 - من أجل وصف متغيرات الدراسة تم استخدام الوسط الحسابي Mean كأحد المقاييس الإحصائية الوصفية Descriptive Statistics Measures.

6 - تم استخدام نموذج الانحدار المشترك Pooled Data Regression، لاختبار بيانات الدراسة عبر سلسلة زمنية Time Series Data من 2006 إلى 2008، وذلك؛ لأن هذه البيانات ذات طبيعة مقطعية Cross Section Data، وبما أن المتغير التابع هو متغير وهمي Dummy Variable فلا بد من استخدام اختبار اللوجيت الثنائي Binary Logit لتقدير العلاقات بين المتغيرات.

الإطار النظري للدراسة :

تتناول الدراسة النظرية العديد من المفاهيم والنقاط المتعلقة بالدراسة كمفهوم وأهداف وأساليب ونماذج إدارة الأرباح، ومفهوم وأهمية ومبادئ ودعائم حوكمة الشركات، و أثر الحوكمة على الحد من التلاعب في المعلومات المحاسبية.

مفهوم وأهداف إدارة الأرباح :

إن التلاعب في المعلومات المحاسبية يتخذ أكثر من شكل إلا أنه يطلق عليه بمفهومه الواسع إدارة الإنتاج Earning Management (Grant et al. ، 2000).

لقد عرف آرثر ليفيت Arthur Levitt رئيس هيئة سوق المال الأمريكية Securities Exchange Commission (SEC) الأرباح على أنها التقرير عن الدخل بطريقة تعكس رغبات الإدارة وليس الأداء المالي الحقيقي للشركة (Magrath. and Weld) 2002:12.

ويؤدي التطبيق الخاطئ لأساس الاستحقاق المحاسبي إلى ظهور مشكلة إدارة الأرباح، حيث يتطلب تطبيق أساس الاستحقاق تحديد توقيت الاعتراف بالإيرادات وتحديد ذلك القدر من النفقات الذي أسهم في تحقيق هذه الإيرادات وإجراء مقابلة بينهما وفقاً لمبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات، وهنا يمكن القول بأن جزءاً على الأقل من عملية المقابلة يتوقف على اختيار الإدارة، الأمر الذي يمكنها من تطويع هذا الجزء لتحقيق وجهتها بشأن تحديد مقدار ما تقرعنه من أرباح وخصوصاً فيما يتحقق من إيرادات ومصروفات قبل نهاية السنة المالية أو بداية السنة المالية التالية (أبو الخير، 1999: 3).

هذا، وقد تلجأ الإدارة لإدارة الأرباح لتحقيق الاستقرار في الأرباح على مدار الفترات المحاسبية بهدف خفض المخاطر المصاحبة لهذه الأرباح، وبذلك يمكن تحديد المقصود بإدارة الأرباح بأنها تقليل

حدة التفاوت والتقلبات في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة، أي التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة في الأرباح المنشورة لتصبح في مستوى معين يعتبر حالياً المستوى العادي للأرباح وذلك محاولة من الإدارة لتقليل التباين والاختلاف غير العادي في الأرباح إلى الحد الذي تسمح به المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ السليمة للإدارة (سليم، 1999: 365).

كما يمكن تعريف إدارة الأرباح بأنها التدخل في عملية إعداد القوائم المالية للحصول على مكاسب خاصة أو الوصول إلى مبالغ محددة مقدماً تم وضعها بمعرفة الإدارة عن طريق وسائل مختلفة مثل التلاعب في التقديرات المحاسبية وذلك بغرض تضليل بعض أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على التدفقات التي تعتمد على التقديرات المحاسبية التي تم التقرير عنها (جهمانى، 2001).

هذا، ويعتبر الهدف الأساسي لإدارة الأرباح هو إظهار أرباح أكثر استقراراً وثباتاً، وهذا بدوره يعطى انطباعاً عن انخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وبالتالي ينتج عنها ارتفاع في أسعار أسهمها، وانخفاض التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل، وكذلك زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في الشركة، بالإضافة إلى تجنب التدخل الحكومي وتدني التكاليف السياسية التي قد تتعرض لها الشركة في حالة كبر حجم الشركة، والتحايل على الأنظمة الضريبية، وأهداف الإدارة الشخصية كالاستفادة من خطط التعويض والمكافآت والعلاوات الإضافية في حالة تحقيق المنشأة لأداء مالي مستقر (Haq, 2002).

أساليب إدارة الأرباح:

إن إدارة الأرباح تتم إما بشكل متعمد أو بشكل طبيعي، ويعتبر الحصول على دليل على وجودها المتعمد من الأمور الصعبة، وفيما يلي عرض للأساليب المختلفة لإدارة الأرباح، جهمانى (2001):

(111):

1 - إدارة أرباح طبيعية Naturally: وهي الناتجة عن العملية الطبيعية لتوليد الدخل في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها، أي دون تدخل من الإدارة لزيادة أو تخفيض الدخل، فقد تكون عملية توليد الدخل متضمنة بطريقة خفية طبيعية نوع من الدخل الممهد خلال الفترات المحاسبية،

وقد يخطئ البعض عند تحديد شكل هذا النوع من التمهيد بحيث يعتبره متعمد في حين قد يكون هناك تزامن بين أداة التمهيد التي اختارها الباحث والزيادة في دخل العمليات نتيجة عوامل بيئية لا تخضع لسيطرة الإدارة.

2 - إدارة أرباح متعمدة Intentionally: وهي الناتجة عن تدخل مقصود ومتعمد من قبل إدارة المنشأة نتيجة إتباع أحد أسلوبين:

أولاً: أسلوب يستهدف التأثير الحقيقي على المعلومات المحاسبية؛ وهو ما يطلق عليها إدارة أرباح حقيقية Real. حيث تتخذ الإدارة الإجراءات التي تراها مناسبة لهيكله الأنشطة الاقتصادية للشركة بطريقة تؤدي إلى إنتاج مورد دخل مهم، وذلك عن طريق استخدام القرارات الحقيقية المتعلقة بالاستثمار والإنتاج، فالإدارة يمكن أن تدير الأرباح عن طريق تعديل قرارات الشركة الإنتاجية أو الاستثمارية في نهاية السنة بالاعتماد على معلوماتها حول كم أنجزت الشركة من الأرباح حتى ذلك الوقت من السنة.

وتتخذ الإدارة هذا النوع من القرارات المتعمدة للتحكم في الأحداث الاقتصادية وحتى لا يحدث تفاوت كبير في الأرباح المنشورة، وذلك من خلال التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة سواء كانت متعلقة بالإنتاج أو بالاستثمار، وذلك عن طريق تأجيل عمليات مالية لسنة تالية أو تقديم عمليات كان ينبغي حدوثها في سنة تالية، مثال ذلك تأجيل أو تقديم عمليات بيع أو شراء أو استثمار أو مصروفات معينة مثل مصروفات الإصلاح والصيانة والبحث والتطوير والإعلان وغيرها من المصروفات الاختيارية.

أن هذا النوع من القرارات تتأثر به المعلومات المحاسبية مما يؤثر بدوره على صافي التدفقات النقدية وهو الأمر الذي قد يتجنبه كثير من الشركات.

ثانياً: أسلوب يستهدف التأثير الدفترية أو الشكلي على المعلومات المحاسبية؛ وهو ما يطلق عليه إدارة الأرباح المصطنعة Artificial، حيث يتضمن هذا الأسلوب أنواع التلاعب المحاسبي الذي تقوم به الإدارة عند ممارسة إدارة الأرباح وذلك عن طريق الاختيار الاستراتيجي لأساليب المحاسبة والتغيير فيها مما أدى إلى إطلاق مصطلح إدارة الأرباح المحاسبية على هذا الأسلوب.

ويمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لإدارة الأرباح فيما يلي (حسن، 1997 : 38):

إدارة الأرباح الدفترية: وتتقسم إلى:

أ- التغيرات المحاسبية: إن التغيير في الطرق المحاسبية التي تتبعها إدارة الشركة في إعداد قوائمها المالية يعتبر الطريقة الرئيسية لإدارة الأرباح بشكل متعمد، وقد تكون هذه التغيرات إما تغيرات في السياسات المحاسبية أو تغيرات في التقديرات المحاسبية أو تغيرات في الوحدة المحاسبية.

وتعتمد الإدارة في هذا الصدد على حريتها النسبية في الاختيار من بين البدائل المحاسبية وذلك من خلال المرونة التي أتاحتها المعايير المحاسبية، فعلى الرغم من اتفاق المحاسبين على مجموعة من المبادئ العامة والتي تعرف بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها Generally Accepted Accounting Principles إلا أن التطبيق العملي لها ينطوي على طرق محاسبية متعددة وقد يؤدي اختيار طريقة محاسبية معينة إلى رقم لصافي الدخل يختلف عن ذلك الذي يؤدي إليه استخدام طريقة أخرى، الأمر الذي ينعكس بالتالي على المركز المالي للشركة.

ب- التحكم في توقيت حدوث بعض العمليات وتوقيت الاعتراف ببعض عناصر الإيرادات والمصروفات: حيث يؤدي ذلك إلى خفض حدة تذبذبات الدخل خلال الفترات المحاسبية، ويلاحظ أن هذه العمليات لا يكون لها تأثير على التدفقات النقدية للفترة.

إدارة الأرباح الشكلية: وتتم عن طريق إعادة تبويب بعض عناصر الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل بما يحقق أهداف الإدارة.

نماذج إدارة الأرباح:

يوجد العديد من النماذج التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح وعلاقتها بأهداف ودوافع وحوافز إدارة الأرباح وخصائص الشركة التي تمارس إدارة الأرباح، وفيما يلي أهم هذه النماذج:

1 - نموذج هيلي Healy :

يعتبر هيلي من أوائل الباحثين الذين قاموا بدراسة ظاهرة إدارة الأرباح، وقد عرف هيلي إدارة الأرباح بأنها: « تغيير الأداء الإقتصادي المعلن للشركة بواسطة الإدارة إما لتضليل المساهمين أو للتأثير في نتائج تعاقدية »، ويتم ممارستها بسبب تعارض المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وفقاً لنظرية

الوكالة (السهلي، 2006 : 515).

كما أوضح هيلي أن الاستراتيجيات الممكنة لإدارة الأرباح تتوقف على المعلومات الداخلية للإدارة عن الأداء في الفترة أو الفترات التالية، وبناءاً عليه يمكن تحديد اثنين من الإستراتيجيات (Healy 1985،):

- الإستراتيجية الأولى: زيادة الربح عندما يكون الربح الحقيقي منخفضاً.

- الإستراتيجية الثانية: تخفيض الربح عندما يكون الربح الحقيقي مرتفعاً.

وعلى هذا الأساس تكون المحصلة النهائية لإدارة الأرباح صفر، بمعنى أن العملية لا تخرج عن كونها نقل جزء من الربح من فترة لأخرى سواء بطريقة أمامية أو خلفية، وتتوقف إدارة الأرباح على وجود المنفعة المباشرة للإدارة وترتبط بعقود الحوافز.

وحدد هيلي في دراسة أخرى أن الإدارة تستخدم أساس الاستحقاق المحاسبي كوسيلة لتعظيم حوافزها النقدية المتعاقد على تحصيلها باعتبار ذلك جزء من الأرباح المحققة، وقد أثبت أن الإدارة تحدد إستراتيجية إدارة الأرباح في ضوء مستوى الحوافز المتوقع، وأوضح أن اختيار الإدارة لاستراتيجية إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق المحاسبي تتحدد في ضوء ثلاثة مستويات من الأرباح الحقيقية قبل تطبيق الاستحقاق الاختياري، وتتضمن المستويات الثلاث ما يلي (Healy & Wahlen, 1999):

- الحد الأدنى الواجب تحقيقه لاستحقاق حوافز الإدارة.

- الحد الأقصى من الأرباح الذي تحصل عنده الإدارة على أعلى مستوى من الحوافز وبعده لن تحصل الإدارة على أي حوافز عن الأرباح الزائدة عن هذا الحد.

- الأرباح التي تتحقق بين مستوى الحد الأدنى ومستوى الحد الأقصى المنصوص عليه في العقد وفي هذا المستوى من الأرباح تكون الحوافز تصاعدية.

كما حدد هيلي أن الاستحقاق الإختياري هو الفرق بين إجمالي الاستحقاق الفعلي لأي سنة والاستحقاق غير الإختياري، وأستخدم هيلي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كبديل للأرباح الحقيقية،

وأثبت أن الإدارة تستخدم هذه التدفقات وتحدد إستراتيجية إدارة الأرباح في ضوء القواعد التالية:

- إذا كانت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أكبر من الحد الأقصى للأرباح اللازم لتحقيق أكبر مستوى من الحوافز، فإن الإدارة تختار الاستحقاق الإختياري بحيث يترتب عليه تخفيض صافى الربح لأن الزيادة عن هذا الحد لن يصاحبها أي حوافز نقدية، وبذلك تقوم الإدارة بتوفير جزء من الأرباح ليدخل في أرباح الفترات التالية.

- إذا كانت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بين مستوى الحد الأعلى والحد الأدنى للأرباح، فإن الإدارة سوف تختار الاستحقاق الإختياري بحيث يترتب عليه زيادة صافى الربح حتى تعظم الحوافز النقدية التي تحصل عليها من المستويات المرتفعة للأرباح بحيث لا يؤدي ذلك إلى تجاوز الحد الأقصى للأرباح.

- إذا كانت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أقل من الحد الأدنى للحصول على حوافز نقدية فإن الإدارة تستخدم الاستحقاق الإختياري بحسب النتيجة التي تصل إليها من ذلك، فإذا كانت هذه النتيجة تشير إلى رفع الربح إلى مستوى الحد الأدنى فإن الإدارة سوف تتخذ إستراتيجية لزيادة الربح، أما إذا كانت النتيجة تشير إلى أن الربح مازال أقل من مستوى الحد الأدنى فإن الإدارة سوف تستخدم الاستحقاق الإختياري بحيث يترتب عليه تخفيض الربح أكثر مما هو عليه وتأجيله للفترة التالية حتى تستفيد من الجزء المؤجل في تحقيق حوافز عن السنة التالية.

2 - نموذج جونز Jones:

حددت جونز في دراستها التي أجرتها عام 1991م أن ظاهرة التطوع المصطنع للأرباح المحاسبية أو ما يسمى بإدارة الأرباح ما هي إلا تطوع لأساس الاستحقاق، كما ركزت جونز في دراستها على قياس كيفية إحداث التغيير المطلوب في الحسابات باستخدام أساس الاستحقاق عن طريق تغيير بعض التقديرات المحاسبية كالعمر الانتاجي للأصول الثابتة ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وعمل تعديلات في الاستحقاقات في نهاية الفترة المحاسبية بهدف التقرير عن أرباح محاسبية ذات اتجاه معين ترغبه الإدارة.

وقدمت جونز نموذجاً لتقدير المستحقات الاختيارية، وذلك لقياس أثر استخدام المديرين للاختيارات

والبدائل المحاسبية المختلفة على أرباح الشركة، حيث أوضحت أن إجمالي المستحقات تساوي الفرق بين صافي الدخل المقرر عنه في قائمة الدخل وبين التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وأرجعت إجمالي المستحقات إلى متغيرات تتعلق بالمستحقات العادية (غير الاختيارية) التي تعود إلى ممارسة الشركة لنشاطها مثل المتحصلات النقدية من العملاء والتي تسمح بسداد احتياجات رأس المال العامل كالمدينين والمخزون، وبذلك تكون المستحقات الاختيارية هي العناصر والقيم المتبقية من إجمالي المستحقات (Jones ، 1991).

وفي نفس الدراسة قدمت جونز دليلاً ميدانياً على قيام بعض الشركات بممارسة الاستحقاق المحاسبي بطريقة سلبية لتخفيض الربح في الفترة التي تسبق فحص دفاتر الشركة للأغراض الضريبية أو الجمركية، كما أوضحت أن التكاليف السياسية تعتبر من أحد دوافع إدارة الأرباح، فقد تتهرب بعض الشركات من الخضوع لقوانين أو أنظمة مختلفة لذلك تلجأ إدارة هذه الشركات إلى استخدام الاستحقاق الإختياري لإدارة الأرباح وذلك لتخفيض الربح تجنباً لتحمل أي تكاليف سياسية إضافية.

3 - نموذج دي أنجلو DeAngelo :

ركزت دراسة دي أنجلو على عقود الصفقات غير العادية لشراء وبيع الأسهم، فعمليات الشراء والبيع العادية تتم من خلال نظام التداول العادي من جانب الأفراد أو المؤسسات باعتبارهم مستثمرين، أما العمليات غير العادية فهي التي تتم بين الشركة من جانب والمستثمرين من جانب آخر سواء كانوا أفراد أو مؤسسات والتي يسبق حدوثها إعلان منشور لكافة المتعاملين في السوق يحدد شروط الصفقة وكيفية تنفيذها.

هذا، وتصنف الصفقات المتعلقة بالعمليات غير العادية إلى نوعين:

- طرح أسهم الشركة المغلقة للاكتتاب العام والتداول لأول مرة.

- استدعاء أسهم الشركة من التداول في السوق وتحويلها إلى شركة مغلقة، وهي التي توصلت فيها دراسة دي أنجلو إلى نتائج سلبية، حيث لم يجد دليلاً على تخفيض الأرباح من جانب الإدارة في الفترات التي تسبق استدعاء الإدارة لأسهم الشركة حيث برر ذلك بأن السوق قادر على اكتشاف إدارة الأرباح في تلك الفترات لذلك لم تتبنى إدارة تلك المنشآت أي إستراتيجية لإدارة الربح، كما أن عملية الاستدعاء تتم في حالتين إحدهما تعثر الشركة ومن ثم تكون مستويات النشاط متدنية بالفعل مما

لا يحتاج إلى تبنى إستراتيجية لتدني الربح أكثر مما هو عليه، أما الحالة الثانية فهي نجاح الشركة ورغبة المديرين الملاك في حيازة كل أسهم الشركة فلن يجدي تبنى استراتيجية لتخفيض الربح لأن السوق يقدر قيمة الشركة من نشاطها السابق على الاستدعاء، أبو الخير (1999).

كما قام دى أنجلو بدراسة ما إذا كانت الشركات المقبلة على اتفاقيات للقروض تقوم بإدارة الأرباح أم لا، بالإضافة إلى دراسة ما إذا كانت الشركات التي يتم التحكم في توزيعات أسهمها نتيجة اتفاقيات القروض تقوم بتغيير الطرق والسياسات والتقديرية المحاسبية التي تطبقها، وأنها تحاول تجنب تخفيض توزيعات الأسهم أو اتخاذ قرارات إعادة هيكلة ذات تكلفة مرتفعة، وتوصل إلى أن هذه الشركات تمارس إدارة الأرباح، كما توصل إلى أن الشركات التي تواجه مشاكل مالية تقوم بممارسة إدارة التدفقات النقدية عن طريق تخفيض توزيعات الأسهم المدفوعة وإعادة هيكلة عملياتها التشغيلية وعلاقاتها التعاقدية (DeAngelo, and Skinner, 1994).

4 - نموذج سلون Sloan:

قام سلون بدراسة تتعلق بجودة الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية، وفرق سلون بين الأرباح مرتفعة الجودة وبين الأرباح منخفضة الجودة، حيث عرف الأولى بأنها تلك الأرباح التي تتضمن بصفة أساسية تدفقات نقدية من عمليات تشغيلية، أما الأرباح منخفضة الجودة فعرّفها بأنها تلك التي اعتمدت بصورة شبه كاملة على أساس الاستحقاق، وقد توصل سلون في دراسته على عينة من الشركات والتي اعتمدت بقدر كبير على أساس الاستحقاق إلى أن الأثر الموجب على الأرباح نتيجة الاستخدام الواسع لأساس الاستحقاق سوف يتبعه أثر عكسي في السنوات التالية حيث تميل الأرباح إلى الانخفاض في السنوات الثلاثة التالية، كما توصل إلى انخفاض أسعار الأسهم لتلك الشركات على مدار السنوات الثلاثة التالية وأن هذا الانخفاض راجع إلى ضعف القدرة التنبؤية للأرباح (Sloan, 1996).

مفهوم وأهمية حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات أحد الوسائل الأساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة والأزمة المالية العالمية والانهيارات المالية للعديد من الشركات، والتي ترجع أسبابها إلى الفساد الإداري والمالي والممارسة غير السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، وكذلك اختلال هيكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها،

بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة (الخصيري، 2004 : 92).

هذا، ويعتبر التعريف الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Organization for Economic Co-operation and Development - OECD التي تناولت مفهوم الحوكمة حيث عرفتها بأنها النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة، وبذلك يتحدد الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها (OECD, 2004).

ويساعد نظام الحوكمة الجيد على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة المراجعة فيها، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الشركة ورفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحوكمة الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها، بالإضافة إلى أنه يساعد على تحسين كفاءة الشركة في استخدام أصولها والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال (الهيني، 2004).

كما تحقق حوكمة الشركات الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الشركة، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية حيث ثبت وجود علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول المختلفة من ناحية وبين درجة نمو وتطور أسواقها المالية وأداء الأسهم بها من ناحية أخرى (Cattrysse, 2005).

ولقد صدر دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية في أكتوبر 2005م، والذي أكد على ضرورة التزام شركات المساهمة المصرية بهذه القواعد لما تحققه من منافع لهذه الشركات وللمنافسة الاستثمارية بشكل عام، حيث تتناول هذه القواعد مبادئ حوكمة الشركات في مصر والتي يمكن اعتبارها مكملة للنصوص الواردة بشأن الشركات في القوانين المختلفة مثل قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981م

وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992م، حيث سينعكس ذلك بالإيجاب على جودة المعلومات المحاسبية واستخداماتها المتعددة وخاصة في تشييط حركة سوق الأوراق المالية في البيئة الاقتصادية المصرية، أي أن التطبيق الصحيح لحوكمة الشركات سيكون المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية (خليل، 2004).

مبادئ حوكمة الشركات:

لقد أكدت جميع مبادئ الحوكمة على ضرورة الإعداد الجيد للمعلومات المالية والإفصاح عنها لجميع الأطراف بحيث تكون كافية وملائمة، حيث يؤدي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين للقوائم والتقارير المالية وفي الممارسة المحاسبية ككل، ويمكن تحديد مبادئ الحوكمة في المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 1999م والتي تم إعادة صياغتها عام 2004م، وهي كما يلي OECD (2004):

- 1 - مبدأ حماية حقوق المساهمين.
- 2 - مبدأ المساواة بين المساهمين.
- 3 - مبدأ دور أصحاب المصالح.
- 4 - مبدأ الإفصاح والشفافية.
- 5 - مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة.

ويلاحظ أن مبادئ الحوكمة الخمسة غطت أهم الجوانب الأساسية لنجاح أي شركة، حيث يؤدي تطبيق هذه المبادئ إلى العديد من النتائج الإيجابية من أهمها إحكام الرقابة على مجالس الإدارات ومديري الشركات، وحماية حقوق المساهمين خاصة الأقلية منهم وتوفير كل السبل للقيام بالدور المطلوب منهم، وإعطاء أصحاب المصالح من الموظفين والعمال، والموردين، والعملاء، وغيرهم من الفئات ذات العلاقة دوراً في حياة الشركة، مع التأكيد على الشركات بضرورة إتباع الأساليب والمعايير المحاسبية والشفافية والإفصاح الكافي للمعلومات المالية (الرحيلي، 2008).

دعائم حوكمة الشركات:

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق الحوكمة في الشركة (لظفي، 2001):

- 1 - توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري.
- 2 - وجود لجان أساسية مثل لجان المراجعة تتبع مجلس الإدارة لمتابعة أداء الشركة.
- 3 - وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للشركة.
- 4 - فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
- 5 - تعدد الجهات الرقابية على أداء الشركة.
- 6 - المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة في أداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلون في الجمعية العمومية للشركة.
- 7 - عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.

أثر حوكمة الشركات على الحد من التلاعب في المعلومات المحاسبية:

إن دلالة القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها وتقديمها في التوقيت المناسب وشفافيتها بالإضافة إلى إرشاد المستثمر في قراراته لم تعد واضحة، وخاصة بعد تزايد حالات الانهيارات التي أصابت الكثير من الشركات والتي ترجع إلى التلاعب وعدم دقة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الخاصة بها، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية (Hunt, 2001).

ويعتبر كل من استعادة ثقة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية، وتحقيق العدالة والشفافية ومكافحة الفساد من أهم دوافع تطبيق حوكمة الشركات، كما يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية للحوكمة والذي يضمن توفير المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير عالية الجودة وان يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب والتكلفة الملائمة، خليل (2004).

وبالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات، وتشمل الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة ثلاث مراحل هي (Eugene.2003):

1 - مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي، وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما الرقابة السابقة والآخر الرقابة اللاحقة للعمل المحاسبي.

2 - مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي سواء من ناحية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، وكيفية تقييم ومتابعة الأداء، والإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

3 - مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية، وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة و المراجعة الخارجية وما تحققت من إضفاء الثقة والمصدقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

وبذلك يتضح أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هي إنتاج معلومات محاسبية ذات استخدامات متعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة، حيث يمكن عن طريق هذه المعلومات المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الشركة، لذلك يجب أن تعد هذه المعلومات بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها ويزيد من ثقة الأطراف الأخرى في الشركة وإدارتها ويرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية، حيث سيؤدي التطبيق الفعال للحوكمة إلى دقة وموضوعية التقارير المالية وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية.

وقد أكدت العديد من الدراسات إلى أن مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للشركات تتوقف على مدى تطبيق الحوكمة ووجود لجان مراجعة منبثقة عن مجالس إدارة هذه الشركات، وأن لجان المراجعة تزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية والحد من الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجي، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002م قانون Sarbanes-Oxley Act والذي تناول ضرورة التوسع في الإفصاح، وضرورة تقديم التقارير المالية من جانب الشركات المساهمة، والحوكمة، والإشراف على مراجعي الحسابات (Defond, 2000).

الدراسة التطبيقية :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التحقق من النتائج النظرية التي تم التوصل إليها، والتي تشير إلى أن حوكمة الشركات تساهم في الحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال تحليل البيانات واختبار الفروض.

وتشتمل الدراسة التطبيقية على ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: يتعلق بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من خلال التعرف على مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، فإذا لم تكن هذه البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، يجب إجراء المعالجة اللازمة على هذه البيانات التي تمكنا من استخدامها بالشكل الصحيح لاختبار الفروض، ثم سيتم استخدام اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test ، ثم اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test ، وأخيراً اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity.

المحور الثاني: يتناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الوسط الحسابي Mean كأحد المقاييس الإحصائية الوصفية Descriptive Statistics Measures، وذلك لوصف عينة ومتغيرات الدراسة وصفاً يعكس واقع البيانات.

المحور الثالث: يتناول هذا المحور اختبار فروض الدراسة واحتساب معاملات نموذج الانحدار المشترك Pooled Data Regression.

المحور الأول: اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفروض، يجب أولاً التعرف على خصائص البيانات للتحقق من مدى ملاءمتها لاختبار الفروض، ويوضح الجدول التالي الاختبارات الإحصائية الضرورية للتأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

جدول رقم (1) اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

#	المتغير	اختبار التوزيع الطبيعي		اختبار التداخل الخطي	
		Prob.	J-B	VIF	Tolerance
1	نسبة حضور الجمعية العامة	0.549	1.199	1.228	0.814
2	عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً	0.010	128	1.634	0.612
3	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة	0.871	0.276	1.074	0.931
4	حجم لجنة المراجعة	0.040	45.5	1.142	0.876
5	عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة	0.815	0.408	1.478	0.677
6	الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة	0.410	1.783	1.039	0.962

1.068	0.936	0.0	32.4	حجم الشركة	7
1.010	0.990	0.795	0.459	الرافعة المالية	8
1.842	0.543	-	-	نظام الرقابة الداخلية	9
1.323	0.756	—	—	استقلال مراقب الحسابات	10
2.874	0.348	—	—	استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	11
1.096	0.912	—	—	الإفصاح عن السياسات الاجتماعية	12
1.802	0.555	—	—	قواعد تجنب تعارض المصالح	13
1.982	Autocorrelation			اختبار الارتباط الذاتي	
0.021	Heteroskedasticity (White Test)			اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي	

اختبار التوزيع الطبيعي Normal-Distribution Test:

يتم إجراء هذا الاختبار للتحقق من أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث يترتب على التعرف فيما إذا كانت البيانات موزعة أو غير موزعة توزيعاً طبيعياً اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لاختبار الفروض، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام اختبار Jarque-Bera المعلمى، وتكون قاعدة القرار وفقاً للاختبار المذكور قبول الفرض بان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احتمال Prob. اختبار Jarque-Bera أكبر من 5%، وسيتم اختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي لكل متغير من متغيرات الدراسة المتصلة Continuous Variables، وهي: نسبة حضور الجمعية العامة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً، ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، وحجم الشركة، والرافعة المالية، أما بقية المتغيرات فهي متغيرات وهمية Dummy Variables لا تقترب من التوزيع الطبيعي، ويوضح الجدول رقم (1) اختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، والخاص بفحص عما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أو لا تتبع التوزيع الطبيعي، نجد من اختبار Jarque-Bera Test أن بعض متغيرات الدراسة مثل: نسبة حضور الجمعية العامة، ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، والرافعة المالية تتبع التوزيع الطبيعي حيث كان الاحتمال Prob. أكبر من 5%، أما المتغيرات المتعلقة بعدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً، وحجم لجنة المراجعة، وحجم الشركة فلا تقترب من التوزيع الطبيعي حيث كان الاحتمال أقل من 5%، وللتغلب على هذه المشكلة سيتم تحويل هذه المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي لها Natural Log. بحيث تقترب من توزيعها الطبيعي.

اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test:

بعد اختبار مدى اقتراب بيانات الدراسة من توزيعها الطبيعي، تأتي الخطوة الثانية من اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي وهو اختبار التداخل الخطي، حيث سيتم فحص التداخل الخطي من خلال مقياس Collinearity Diagnostics، وذلك باحتساب معامل Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم يتم إيجاد معامل Variance Inflation Factor - VIF حيث يعد هذا النموذج مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ومن الجدول رقم (1) يلاحظ أن معامل VIF لكافة المتغيرات لم يتجاوز الخمسة (5)، لذلك يمكن القول بأن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات غير ذي دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test:

يتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وذلك عن طريق استخدام اختبار Durbin Watson Test، حيث تظهر المشكلة إذا كانت القيم المتجاوزة للمتغيرات مترابطة مما يؤثر في صحة النموذج حيث سيظهر أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وتتراوح قيمة هذا الاختبار ما بين (0 - 4)، حيث تشير النتيجة القريبة من (الصفر) إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أما النتيجة المثلثي فهي التي تتراوح ما بين (1.5 - 2.5) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاوزة للمتغيرات، وقد ظهرت قيمة D-W المحسوبة (1.982) حيث تقع ضمن المدى الملائم (1.5 - 2.5) وبذلك يتضح عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي Autocorrelation تؤثر على صحة نموذج الدراسة.

اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity Test:

يعتبر ثبات تباين الأخطاء العشوائية أحد الافتراضات الهامة للانحدار الخطي، بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر، أما في حال عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي تستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على هذه المشكلة مثل اختبار White الذي يتم إجراؤه باستخدام برنامج E-Views بعد اكتشافه من خلال البرنامج نفسه، وباختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity لنموذج الدراسة تبين أن إحصائية White تساوي (0.021) وهي أقل من معيار قبول أو رفض الفرض المساوي (0.05)، وهذا يعني بأن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وبذلك يمكن القول بأن هناك ثبات في تباين الخطأ العشوائي في

نموذج الدراسة Homoskedasticity، أي أن نموذج الدراسة سليم وهو صالح لتقدير العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل.

المحور الثاني: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد أن تم الانتهاء من المرحلة الأولى والتي تم فيها التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، تأتي المرحلة الثانية والتي يتم فيها وصف تحليلي أولي لمتغيرات الدراسة قبل البدء باختبار فروضها واستخلاص نتائجها، ويعرض الجدول التالي الوسط الحسابي Mean لمتغيرات الدراسة المتصلة خلال سنوات الدراسة للفترة من 2006م إلى 2008م.

جدول رقم (2)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

#	متغيرات الدراسة المتصلة	السنوات		
		2008	2007	2006
1	نسبة حضور الجمعية العامة	66%	62%	55%
2	عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً	4	6	4
3	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة	80%	60%	60%
4	حجم لجنة المراجعة	4	3	3
5	عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة	5	4	4
6	الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة	25%	33%	33%
7	حجم الشركة	200594300	185407200	167747800
8	الرافعة المالية	8.4%	11.8%	14.25%

وفيما يلي تحليل للجدول السابق:

- المتغير المستقل الخاص بالجمعية العامة: تم قياس هذا المتغير من خلال نسبة حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة، ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسط حضور الجمعية العامة يتراوح من 55% إلى 66%. كما يلاحظ أن عام 2008م حقق أعلى نسبة حضور وصلت إلى 66%.

- المتغير المستقل الخاص بمجلس الإدارة: تم قياس هذا المتغير من خلال كل من:

أ- عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً: يلاحظ من الجدول السابق أن متوسط عدد الاجتماعات يتراوح من 4 إلى 6 مرات سنوياً، كما يلاحظ أن عام 2007م حقق أعلى مرات للاجتماعات وصلت إلى 6 مرات، مما يدل على أن شركات الأدوية المصرية التزمت بالحد الأدنى لمرات اجتماعات مجلس

الإدارة وهو 4مرات سنوياً وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر.

ب- نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة: يلاحظ من الجدول السابق أن متوسط نسبة الأعضاء غير التنفيذيين يتراوح من 60% إلى 80%، كما يلاحظ أن عام 2008م حقق أعلى نسبة للأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة حيث وصلت هذه النسبة إلى 80%، مما يدل على أن شركات الأدوية المصرية التزمت بتعيين أغلبية مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين وهو ما ينص عليه دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر.

- المتغير المستقل الخاص بحجم المراجعة: تم قياس هذا المتغير من خلال عدد أعضاء لجنة المراجعة، ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسط حجم لجنة المراجعة يتراوح من 3 إلى 4 أعضاء، كما يلاحظ أن عام 2008م حقق أعلى متوسط لحجم لجنة المراجعة وصل إلى 4 أعضاء، مما يدل على التزام شركات الأدوية المصرية بالحد الأدنى الذي يجب توافره في حجم اللجنة وهو ثلاثة أعضاء وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر.

- المتغير المستقل الخاص بعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة سنوياً: يلاحظ من الجدول السابق أن لجان المراجعة في شركات العينة تجتمع سنوياً بمتوسط يتراوح من 4 إلى 5 اجتماعات في العام، كما يلاحظ أن عام 2008م حقق أعلى عدد من الاجتماعات وصلت إلى 5 مرات في العام، وهذا يدل على أن شركات الأدوية المصرية تلتزم بالحد الأدنى لمرات اجتماع لجنة المراجعة وهو 4 مرات سنوياً وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر.

- المتغير المستقل الخاص بالخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة: تم قياس هذا المتغير من خلال النسبة المئوية للأعضاء ذوي الخبرة المالية عن طريق قسمة عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلاً علمياً في مجال المحاسبة أو الإدارة المالية أو العلوم المالية والمصرفية إلى إجمالي عدد الأعضاء، ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسط أعضاء لجان المراجعة الذين لديهم خبرة مالية في العينة يتراوح من 25% إلى 33%، وهذا يدل على أن شركات الأدوية المصرية تلتزم بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر فيما يتعلق بضرورة توافر الخبرة المالية لأحد الأعضاء في لجنة المراجعة كحد أدنى، مما ينعكس على فهمهم لكيفية إعداد القوائم المالية.

- المتغير الضابط الخاص بحجم الشركة: تم قياس هذا المتغير من خلال إجمالي الأصول لكل شركة في نهاية كل سنة مالية، ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسط إجمالي الأصول يتراوح من 167747800 جنيه إلى 200594300 جنيه، كما يلاحظ أن عام 2008 حقق أعلى قيمة لإجمالي الأصول وصلت إلى 200594300 جنيه.

- المتغير الضابط الخاص بالرافعة المالية: تم قياس هذا المتغير من خلال نسبة إجمالي الإلتزامات إلى

إجمالي الأصول لكل شركة في نهاية كل سنة مالية، ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسط الرافعة المالية تتراوح من 8.4% إلى 14.25%، كما يلاحظ أن عام 2006م حقق أعلى قيمة للرافعة المالية وصلت إلى 14.25%.

ويعرض الجدول التالي أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المنفصلة التي تم التعبير عنها بالمتغيرات الوهمية Dummy Variables:

جدول رقم (3)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة

السنوات						متغيرات الدراسة المنفصلة	#
2008		2007		2006			
المشاهدات غير المتحققة (0)	المشاهدات المتحققة (1)	المشاهدات غير المتحققة (0)	المشاهدات المتحققة (1)	المشاهدات غير المتحققة (0)	المشاهدات المتحققة (1)		
4	6	3	7	2	8	إدارة الأرباح	1
3	7	3	7	3	7	إدارة المراجعة الداخلية	2
1	9	3	7	2	8	استقلال مراقب الحسابات	3
2	8	2	8	3	7	استقلالية لجنة المراجعة	4
3	7	3	7	4	6	الإفصاح عن السياسات الاجتماعية	5
2	8	2	8	3	7	قواعد تجنب تعارض المصالح	6

وفيما يلي تحليل للجدول السابق:

- المتغير التابع الخاص بإدارة الأرباح: تم قياس هذا المتغير من خلال المستحقات الاختيارية ثم التعبير عنها بالمتغيرات الوهمية، ويلاحظ من الجدول السابق أن عام 2006م كان الأكثر ممارسة لإدارة الأرباح حيث حقق أعلى متوسط للمستحقات الاختيارية يليه عام 2007م ثم عام 2008م، مما يشير أن شركات العينة تتلاعب في المستحقات لتضخيم أرباحها المعلن عنها وقد يرجع ذلك إلى رغبة الإدارة في الحصول على مكافآت أو للتأثير على قرارات المستثمرين في سوق المال.

- المتغير المستقل الخاص بإدارة المراجعة الداخلية: تم قياس هذا المتغير من خلال مدى وجود نظام

للرقابة الداخلية، وسيتم التعبير عن وجود نظام للرقابة الداخلية لدى الشركة بالقيمة (1)، والتعبير عن عدم وجود نظام للرقابة الداخلية لدى الشركة بالقيمة (صفر). ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة 70% من عينة الدراسة خلال الفترة من 2006م إلى 2008م يوجد لديها نظام للرقابة الداخلية من خلال إدارة للمراجعة الداخلية، وهذا يدل أن معظم شركات الأدوية المصرية تلتزم بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر فيما يتعلق بضرورة توافر نظام محكم للرقابة الداخلية.

- المتغير المستقل الخاص باستقلال مراقب الحسابات: تم قياس هذا المتغير من خلال مدى تعيين مراقب الحسابات عن طريق الجمعية العامة بعد توصية من لجنة المراجعة، وسيتم التعبير عن استقلال مراقب الحسابات بالقيمة (1)، والتعبير عن عدم استقلال مراقب الحسابات بالقيمة (صفر)، ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة 80% من عينة الدراسة يوجد لديها مراقب حسابات مستقل خلال عام 2006م، وكانت نسبة الشركات التي يوجد لديها مراقب حسابات مستقل خلال عام 2007م 70%. أما في عام 2008م وصلت نسبة الشركات التي يوجد لديها مراقب حسابات مستقل 90%. وهذا يدل أن معظم شركات الأدوية المصرية تلتزم بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر فيما يتعلق بضرورة وجود مراقب حسابات مستقل للشركة.

- المتغير المستقل الخاص باستقلالية لجنة المراجعة: تم قياس استقلالية أعضاء لجنة المراجعة عن طريق التعبير عن لجنة المراجعة المكونة من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل القيمة (1)، والتعبير عنها بالقيمة (صفر) إذا لم يكن جميع الأعضاء غير تنفيذيين، ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة 70% من عينة الدراسة يمتاز أعضاء لجان المراجعة فيها بالاستقلالية خلال عام 2006م، كما وصلت هذه النسبة إلى 80% خلال عامي 2007م و2008م، وهذا يدل أن معظم شركات الأدوية المصرية تلتزم بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر فيما يتعلق بضرورة توافر الاستقلالية لأعضاء لجنة المراجعة.

- المتغير المستقل الخاص بالإفصاح عن السياسات الاجتماعية: تم التعبير عن إفصاح إدارة الشركة عن سياساتها الاجتماعية والبيئية والسلامة والصحة المهنية بالقيمة (1)، والتعبير عنها بالقيمة (صفر) إذا لم تفصح الشركة عن هذه السياسات، ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة 60% من عينة الدراسة تمتاز بالإفصاح عن هذه السياسات خلال عام 2006م، كما وصلت هذه النسبة إلى 70% خلال عامي 2007م و2008م، وهذا يدل أن معظم شركات الأدوية المصرية تلتزم بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر فيما يتعلق بضرورة إفصاح إدارة الشركة عن سياساتها

الاجتماعية والبيئية والسلامة والصحة المهنية.

- المتغير المستقل الخاص بقواعد تجنب تعارض المصالح: تم التعبير عن وجود نظام مكتوب في الشركة بشأن تجنب تعارض المصالح بالقيمة (1)، والتعبير عنها بالقيمة (صفر) إذا لم يكن هناك نظام خاص بتجنب تعارض المصالح في الشركة، ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة 70% من عينة الدراسة تمتاز بوجود نظام مكتوب خاص بتجنب تعارض المصالح خلال عام 2006م، كما وصلت هذه النسبة إلى 80% خلال عامي 2007م و2008م، وهذا يدل أن معظم شركات الأدوية المصرية تلتزم بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر فيما يتعلق بضرورة توافر دليل مكتوب خاص بقواعد تجنب تعارض المصالح.

المحور الثالث: اختبار فروض الدراسة:

يتناول هذا المحور اختبار فروض الدراسة عن طريق دراسة مدى مساهمة حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية، حيث يتناول نموذج الدراسة العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة تتمثل في خصائص الحوكمة وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر وبين المتغير التابع والمتمثل في إدارة الأرباح، كما تم استخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبيانها بصورتها الأقرب للحقيقة، وطالما أن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع؛ فإن نموذج الانحدار الملائم هو نموذج الانحدار المتعدد، وحيث إن بيانات الدراسة هي بيانات ذات طبيعة مقطعية Cross Section Data، كما أن عينة الدراسة تتمثل في بيانات عشر شركات عبر سلسلة زمنية Time Series Data خلال السنوات من 2006م إلى 2008م، لذلك تم ترتيب البيانات لتناسب مع نموذج Pooled Data Regression Binary Variable، وبما أن المتغير التابع هو متغير وهمي Dummy Variable لذلك تم استخدام اختبار Logit لتقدير العلاقات بين المتغيرات باستخدام برنامج E-Views، وفيما يلي

اختبار الفروض:

الفرض الرئيسي: تساهم حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والضابطة والمتغير التابع كما يلي:

$$EM = \alpha + \beta_1 GC + \beta_2 MET + \beta_3 IND + \beta_4 IA + \beta_5 AUD + \beta_6 ACI + \beta_7 ACV + \beta_8 ACM + \beta_9 ACE + \beta_{10} DS + \beta_{11} CI + \beta_{12} SZ + \beta_{13} LEV + e_i$$

حيث أن:

EM: إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية (غير العادية)، وهو المتغير التابع (وهمي).

α : قيمة الثابت.

β_{1-13} : الميل للمتغيرات المستقلة والضابطة.

GC: الجمعية العامة، وهو المتغير المستقل الأول.

MET: عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً، وهو المتغير المستقل الثاني.

IND: نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وهو المتغير المستقل الثالث.

IA: إدارة المراجعة الداخلية، وهو المتغير المستقل الرابع.

AUD: مراقب الحسابات، وهو المتغير المستقل الخامس.

ACI: استقلالية لجنة المراجعة، وهو المتغير المستقل السادس.

ACV: حجم لجنة المراجعة، وهو المتغير المستقل السابع.

ACM: عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، وهو المتغير المستقل الثامن.

ACE: الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، وهو المتغير المستقل التاسع.

DS: الإفصاح عن السياسات الاجتماعية، وهو المتغير المستقل العاشر.

CI: قواعد تجنب تعارض المصالح، وهو المتغير المستقل الحادي عشر.

SZ: حجم الشركة، وهو المتغير الضابط الأول.

LEV: الرافعة المالية، وهو المتغير الضابط الثاني.

e: الخطأ العشوائي.

وينبثق عن هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التي تقيس أثر كل خاصية من خصائص الحوكمة وفقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر على إدارة الأرباح في شركات المساهمة الصناعية المصرية، و يظهر الجدول التالي اختبار نموذج الدراسة العام عن طريق اختبار Binary Logit للمتغيرات المستقلة والضابطة كما يلي:

جدول رقم (4) اختبار نموذج الدراسة العام

Prob.	Z-Statistic	Coefficient	المتغير
0.231	0.617-	0.007 -	نسبة حضور الجمعية العامة
0.002	3.193-	0.218-	عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً
0.019	1.996-	-0.153	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة
0.210	1.279-	0.011-	إدارة المراجعة الداخلية
0.00	1.976-	0.093-	استقلال مراقب الحسابات
0.321	0.542	0.442	استقلالية لجنة المراجعة
0.041	1.822-	0.399-	حجم لجنة المراجعة
0.003	3.120-	0.507-	عدد اجتماعات لجنة المراجعة
0.004	3.147-	0.699-	الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة
0.573	0.088	0.191	الإفصاح عن السياسات الاجتماعية
0.005	4.238-	0.830-	قواعد تجنب تعارض المصالح
0.00	6.219	0.023	حجم الشركة
0.089	1.121	0.561	الرافعة المالية

- قيمة Z الجدولة عند مستوى ثقة 95% هي 1.650 .

ويمكن اختبار الفروض الفرعية كما يلي:

الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير لنسبة حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الأول Coefficient يساوي -0.007، أي يوجد علاقة عكسية بينهما مما يعني أنه كلما زادت نسبة حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة كلما قل احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الأول أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي -0.618 وهي أقل من قيمتها الجدولة عند مستوى ثقة

95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أكبر من 5% حيث حقق 23.1%، مما يعني عدم قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لنسبة حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير لعدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الثاني Coefficient يساوي -0.218، أي يوجد علاقة عكسية بينهما مما يعني أنه كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً قل احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الثاني أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي -3.193 وهي أكبر من قيمتها الجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 0.2%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لعدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير لنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الثالث Coefficient يساوي -0.153، أي يوجد علاقة عكسية بينهما مما يعني أنه كلما زادت نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة كلما قل احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الثالث أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي -1.996 وهي أكبر من قيمتها الجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 1.9%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي الرابع: يوجد تأثير لوجود نظام للرقابة الداخلية على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الرابع Coefficient يساوي -0.011، أي يوجد علاقة عكسية بينهما مما يعني أنه كلما كان هناك نظام محكم للرقابة الداخلية كلما قل احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الرابع أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي -1.279 وهي أقل من قيمتها الجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أكبر من 5% حيث حقق 21%، مما يعني عدم

قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لوجود نظام للرقابة الداخلية على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي الخامس: يوجد تأثير لاستقلال مراقب الحسابات على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الخامس Coefficient يساوي -0.093، أي يوجد علاقة عكسية بينهما مما يعني أنه كلما كان مراقب الحسابات مستقلاً عن طريق ترشيحه من قبل لجنة المراجعة ثم تعيينه عن طريق الجمعية العامة كلما قل احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الخامس أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي -1.976 وهي أكبر من قيمتها الجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 0%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لاستقلال مراقب الحسابات على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي السادس: يوجد تأثير لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل السادس Coefficient يساوي 0.442، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض السادس أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي 0.542 وهي أقل من قيمتها الجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أكبر من 5% حيث حقق 32.1%، مما يعني عدم قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي السابع: يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل السابع Coefficient يساوي -0.399، أي يوجد علاقة عكسية بينهما مما يعني أنه كلما كان زاد حجم لجنة المراجعة كلما قل احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض السابع أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي -1.822 وهي أكبر من قيمتها الجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت

1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 4.1%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية. الفرض الفرعي الثامن: يوجد تأثير لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الثامن Coefficient يساوي -0.507، أي يوجد علاقة عكسية بينهما مما يعني أنه كلما كان زاد عدد اجتماعات لجنة المراجعة كلما قل احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الثامن أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي -3.120 وهي أكبر من قيمتها الجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 0.3%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي التاسع: يوجد تأثير للخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل التاسع Coefficient يساوي -0.699، أي يوجد علاقة عكسية بينهما مما يعني أنه كلما زادت الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة كلما قل احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الثامن أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي -3.147 وهي أكبر من قيمتها الجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 0.4%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير للخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي العاشر: يوجد تأثير للإفصاح عن السياسات الاجتماعية على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل العاشر Coefficient يساوي 0.191، مما يعني أنه لا يوجد تأثير للإفصاح عن السياسات الاجتماعية على الحد من إدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض العاشر أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي 0.088 وهي أقل من قيمتها الجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أكبر

من 5% حيث حقق 57.3%، مما يعني عدم قبول الفرض بأنه يوجد تأثير للإفصاح عن السياسات الاجتماعية على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي الحادي عشر: يوجد تأثير لوجود قواعد لتجنب تعارض المصالح على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الحادي عشر Coefficient يساوي -0.830، أي يوجد علاقة عكسية بينهما مما يعني أنه كلما كان هناك نظام مكتوب وواضح لتجنب تعارض المصالح في الشركة قل احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الحادي عشر أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي -4.238 وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 0.5%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لوجود قواعد لتجنب تعارض المصالح على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي الثاني عشر: يوجد تأثير لحجم الشركة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير الضابط الأول Coefficient يساوي 0.023، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لحجم الشركة على الحد من إدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الثاني عشر أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي 6.219 وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 0%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لحجم الشركة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

الفرض الفرعي الثالث عشر: يوجد تأثير لدرجة الرفع المالي على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير الضابط الثاني Coefficient يساوي 0.561، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لدرجة الرفع المالي للشركة على الحد من إدارة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الثالث عشر أن قيمة Z-Statistic المحسوبة له تساوي 1.121 وهي أقل من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.650، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أكبر من 5% حيث حقق 8.9%، مما يعني عدم قبول الفرض بأنه يوجد تأثير لدرجة الرفع المالي على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

مما سبق يتضح قبول معظم الفروض الفرعية للدراسة حيث تم قبول ثمانية فروض ورفض خمسة فروض وبالتالي يتحقق الفرض الرئيسي للدراسة والمتمثل في أن حوكمة الشركات تساهم في الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

نتائج الدراسة :

- 1 - تحقق حوكمة الشركات العديد من الفوائد عند تطبيقها، ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية وتحقيق الإفصاح والشفافية بالإضافة إلى التقييم الفعال والمستمر لأداء الشركة، كما أنها تساعد على حل الكثير من المشاكل وخاصة المشاكل المالية وفقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، لذلك يجب تطوير الدليل الخاص بحوكمة الشركات في مصر بما يتفق وظروف البيئة الاقتصادية المصرية.
- 2 - قيام بعض شركات الأدوية المصرية بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة من 2006م إلى 2008م.
- 3 - وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية، فكلما زاد مستوى الحوكمة التي تتمتع بها الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح بها.
- 4 - وجود تأثير لكل من مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وحجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها ومدى توافر قواعد لتجنب تعارض المصالح وحجم الشركة؛ على الحد من ممارسة إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.
- 5 - عدم وجود تأثير لكل من الجمعية العامة وإدارة المراجعة الداخلية واستقلالية لجنة المراجعة والإفصاح عن السياسات الاجتماعية والرافعة المالية؛ على الحد من ممارسة إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

مراجع الدراسة :

المراجع العربية :

- أبو الخير، مدثر طه (1999). إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية . المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 13، العدد الثاني، ص 5 - 22.
- الخضيرى، محسن أحمد (2004). حوكمة الشركات . مجموعة النيل العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- الرحيلي، عوض سلامة (2008). لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة سعودية . مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد الأول، ص 179 - 218.
- السهلي، محمد بن سلطان (2006). إدارة الربح في الشركات السعودية . مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 46، العدد الثالث، ص 513 - 545.

- الهنيني، إيمان احمد (2005). تطوير نظام للحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني. رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- جهمانى، عمر عيسى (2001). سلوك تمهيد الدخل في الأردن - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان . المجلة العربية للمحاسبة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلد الرابع، العدد الأول، ص ص 104 - 142.
- حسن، وصفى عبد الفتاح (1997). تسوية الأرباح خلال الفترات المحاسبية من منظور اقتصادي وأخلاقي . مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، المجلد 28، العدد الثاني، ص ص 57 - 83.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم (2004). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها.
- درويش، عبد الناصر محمد سيد (2003). دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات : دراسة تحليلية ميدانية . مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة فرع بني سويف، جامعة القاهرة، يوليو، العدد الثاني، ص ص 419 - 467.
- سليم، أحمد هشام معوض (1999) . دراسة تحليلية اختبارية لبعض محددات إستراتيجية تمهيد الدخل في الشركات المساهمة المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 23، العدد الثاني، ص ص 363 - 396.
- لطفى، أمين السيد أحمد (2001). الإطار المحاسبي والإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات وأثره على فجوة توقعات المراجعة . مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة فرع بني سويف، جامعة القاهرة، ديسمبر، العدد الثالث، ص ص 378 - 401.
- مطر، محمد (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية :

- Cattrysse, J.(2005). Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor. www.ssrn.com.
- Cheng,Q.and Terry,W. (2005). Equity Incentives and Earning Management. *Accounting Review* .Vol.80. No. 2. PP. 441-476.
- DeAngelo .E. .Skinner . D. (1994). Accounting Choices of Troubled Companies *Journal of Accounting and Economics*. Vol.26. No.1. PP. 113-142.
- Defond.M.(2000). Does the Market Value Financial Expertise on Audit Committee of Board of Directors. www.ssrn.com.
- Eugene.A.(2003). Accounting Quality, Auditing and Corporate Governance. *Accounting Horizons*. Vol. 17. No.2. PP. 107-128.
- Grant. T., & Others (2000). Earning Management and The Abuse of Materiality. *Journal of Accountancy*. September. PP. 22-37.
- Good,J. and Seow,J. (2002). The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing Perceptions of Auditors and Directors in Singapore. *Accounting and Finance* .Vol. 42. No.3. PP. 195-224.
- Haq. A.U.(2002). Creative Accounting and Off-Balance Sheet Activities. Pricewaterhouse Coopers. Retrieved January, 2003. <http://www.Pwcglobal.com>.
- Healy. P. (1985). Effect Of Bonus Schemes On Accounting Decisions. *Journal of Accounting and Economics*. Vol.7. No.1. PP.85-107.
- Healy. P., & Wahlen. J. (1999). A Review Of The Earning Management Literature And Its Implications For Standard Setting. *Accounting Horizons*. December. Vol.13. PP. 365-383.
- Hunt. I.(2001). Accountants as Gatekeepers-Adding Security and Value to the financial Reporting System. U.S. Securities and Exchange Commission. www.sec.gov.

- Jean. B..Sonda. M.. and Lucic. C.. (2004). The Effect of Audit Committee Expertise. Aggressive Earnings Management. Auditing: A Journal of Practice and Theory. Vol. 23. No. 2. PP. 13-35.
- Jones. J. (1991). Earning Management During Import Relief Investigations Journal of Accounting Research. Vol. 29. No.3. PP. 193-228.
- Luohe. Labelle. R.Piot. C. Thornton. B.(2008). Board Monitoring Audit Committee Effectiveness. and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence. July. Available at <http://ssrn.com/abstract=1159453>.
- Magrath. L. & Weld. L.G. (2002). Abusive Earning Management and Early Warning Signs. The CPA Journal. Vol. 72. No.8. PP.50-54.
- Reynolds. J.K. and Francis. J.R..(2001). Does Size Matter? The Influence of Large Clients on Office level Auditor Reporting Decisions. Journal of Accounting and Economics. Vol. 30. No.2. PP. 375-400.
- Shah.S.. Butt.S.. and Hasan. A. (2009). Corporate Governance and Earning Management an Empirical Evidence From Pakistani Listed Companies. European Journal of Scientific Research. Vol. 26. No. 4. PP. 624-638.
- Sekaran. U. (2006). Research Methods for Business : A Skill-Building Approach. Fourth Edition. John Wiley & Sons. Inc.
- Sloan . R. (1996) . Do Stock Prices Fully Impound Information in Accruals About Future Earnings? . The Accounting Review. Vol. 71. No.3. PP. 289-315.
- The Organization for Economic Co-operation and Development (2004). Principles of Corporate Governance. www.oecd.org.